المحوَر الثَّالث: الوضع الاقتصاديّ المُعاصر وحركيَّة الاقتصادِ الجزائريّ

يتوجّه العالم حثيثًا منذ سنواتٍ ليست بالقليلة؛ نحو الاستثمار في اقتصاد المعرِفة، وهو استثمارٌ قوامه المعرفة التي تظهر في شكلِ أبحاثٍ، وتكنولوجيّاتٍ وتطبيقاتٍ، وغيرها من المُنتجات العلمية المختَلِفة التي جادَ بها عقلُ الإنسَان، وهو المنحى الذي اتّبعه المشرّع الجزائريّ بدءا من القانون التّوجيهي الخماسيّ المتضمّن القانون التّوجيهي للبحث العلمي والتّطوير التّكنولوجيّ 21 – 15 ، والذي أعرب من خلاله المشرّع بوضوح عن كونِ البَحثِ العلميّ والتّطويرِ التّكنولوجيّ أولوِيّة لدى السّياسَة الجزائريّةِ.

وللملكيّةِ الفكريّةِ بوجهٍ عام تأثيرٌ كبيرٌ على نواحٍ مُختلفة في الحياة، ولا يهمنا في هذا السّياق تعداد مزايا الملكية الفكرية، بل تركيز الاهتمام على ما لها من أثر على مستوى التّنمية الاقتصاديّة، ومن بين تلك الآثار نذكر:

1 – الملكية الفكرية مصدر مهم للدّخل في العالم:

تُعتبر الملكيّة الفكريّة مصدرًا هامًّا للدَّخل على المستوى العالمي، خاصة بالنّسبة للدّول التي تخصّص ميزانيات كبيرة لمجالي البحث العلمي والتّصنيع أو التّطوير التّكنولوجي.

وهنا قد يطرح الطّلبة التّساؤلين التّاليين:

أ – ما علاقة البحث العلمي والتّكنولوجيا بالملكية الفكرية؟.

والإجابة أن كلاهما منتجات فكرية، من إبداع العقل البشري، وكلما حظيت هذه المنتجات بالأصالة والجدّة وتوافقت مع أولويات المجتمع كلما كانت لها قيمة أكبر (وهي قيمة اقتصادية فضلا عمّا تشكّله من قيّم أخرى)، فالبحث العلمي أيا كانت طبيعته - نظريا كان أو تطبيقيا – يعتبر المصدر الأهم للإنتاج في العالم، ليس فحسب؛ إذ يتجاوز ذلك لتشمل مُخرجاته أغلب مجالات التّنمية والتّطوير، والتّكنولوجيا هي التّطبيق العملي الأمثل لتلك الأبحاث (القابلة لتحويلها لتطبيقات بطبيعتها)، والذي يسمح بتحقيق أعلى نسب الأرباح.

ب - كيف تكون الملكية الفكرية مصدرا للدّخل ؟.

قد لا تتّضح صورة مساهمة الملكية الفكرية في رفع الدّخل بالنّظر للمدى القصير، ولكنها لا تكون كذلك بالنّظر للمدى البعيد، أو حتى المتوسط بالنّسبة للدّول التي تسُرّع في إجراءات وتدابير الاستثمارات في مجالات البحث والتّكنولوجيا، وغيرها من المجالات التي ترتكز على الإبداع العقلي، فالأموال الضّخمة التي تخصّص للإنفاق على تلك المشاريع، تعود لاحقا في صورة منتجات قابلة للاستثمار إن على المستوى الدّاخلي للدّولة (كتطوير الصّناعات المحلية مثلا.....)، أو على المستوى الخارجي (وذلك من خلال التّعاقد مع دول أو مؤسّسات أخرى، ومنحها تراخيص استعمال ما تمّ التّوصل إليه من منتجات، وهي العملية التي لا تتم بالمجان، إذ تعود بالنّفع الكبير عليها).

2 - الملكية الفكرية ضمان للاستغلال الاقتصادي والمنافسة الاقتصادية المشروعة:

تمنح تشريعات الملكية الفكرية للأشخاص الذين استوفوا الشّروط القانونية المطلوبة لحمايتهم حق استئثار باستغلال إبداعاتهم التي توصلوا إليها خلال مدّة الحماية المقرّرة، فتضمن لهم عدم التّعدي من قبل أي شخص أيا كانت طبيعته (ما عدا في الحالات المشار إليها سابقا، ولا يعتبر فعل الدّولة مع هؤلاء تعدّيا وإنّما استغلالا له شروطه، يهدف لتحقيق المصلحة العامة)، والحماية تؤمّن للمبدعين حق استغلال ما توصلوا إليه اقتصاديا بما يدّر عليهم أرباحا، فهي تحفّزهم على ذلك من خلال حمايتهم، ولا شك فيما لاستغلالهم لمنتجاتهم من أثر على تنمية بلادهم اقتصاديا.

3 – الملكية الفكرية مؤشرهام لقياس اقتصاديات الدّول:

تشكّل الملكية الفكرية مؤشرا هاما من مؤشرات قياس تنافسية الدّول في المجال الاقتصادي، وهو ما يبدو جليا من خلال تفحّص التّقارير العالمية للاستثمار، فتحقيق الدّول للأرباح اعتمادا على ما تنتجه من اختراعات وأبحاث ملمح أساسي لقياس ما آلت إليه اقتصادياتها، من حيث مدى استقلاليتها، وتحسن إنتاجيتها، وغيرها....

4 – الملكية الفكرية وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية:

وللحديث عن هذا الأمر وجهين، فمن جهة معلوم أنّه ينبغي على الدّول التي تهدف لجذب المستثمرين الأجانب، تقديم ما يكفي من ضمانات وحوافز لتحقيق ذلك، وتعد تشريعات الملكية الفكرية أحد الضّمانات التي يسعى المستثمر الأجنبي للتّأكد من متانتها قبل الدّخول بالاستثمار فيها، حتى لا تضيع حقوقه إذا ما توصّل لإبداعات على أراضيها، ومن جهة ثانية فإن الأجانب الذين يحوزون على أكبر قدر من الاختراعات هم المستثمرين الأكثر جذبا للدّول، إذ يحظون بضمانات خاصة، بغية الاستفادة مما توصلوا إليه، والذي سيؤدي بالضّرورة إلى تحقيق تنمية أفضل....

تمّ المقرّر الدّراسيّ.

بالتّوفيق.